عبد السلام العنسي: نريد حوار الشجعان لا حوار الطرشان ومشاركة فعالة لجميع القوى بلا استثناء وتوفير معايير حقوقية وقانونية وإنسانية لإحداث تغييرات حقيقية

الحوار ميزة الشعب اليمني

وفي القسم الثاني من ورقته يؤكد العنسي أن الحوار صفة لازمة ووسيلة ناجحة يلجأ إليها شعبنا للتصدي لكل المحن والأخطاء، فيقول: إذا كان هناك شعب يعتبر الحوار بمختلف أنواعه وسستويات جزءاً لا يتجزأ من خصائصه وقيمة من القيم المقدسة لديه يلجأ إليها عند كل ملمة ويحل بها أصعب مشاكله التي قد تعجز القوانين والتشريعات عن حلها ، فإن الشعب اليمني هو أحد هذه الشعوب التي تتميز بهذه الصفة ويكفي أن نشير بسرعة وإيجاز إلى ما عرضه القرآن الكريم وهو يروي لنا كيف تصرفت ملكة اليمن بلقيس عندما أتتها رسالة نبي الله سليمان تطلب منها ومن شعبها الالتحاق بركب الدعوة الإيمانية التي كان يقودها نبي الله سليمان (أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ) فجمعت أهل الحل والعقد من أقيال اليمن وزعماء عشائرها وعرضت عليهم الأمر ورسالة النبي سليمان وطلبت منهم الرأي والمشورة بعد أن بسطت الموضوع للنقاش والحوار وكان ردهم (نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ٣٣) النمل.

وكأن ردهما منبها قومها إلى خطورة الدخول في صراع مع نبي الله سليمان وهو من هو قوة وعلما، وحسمت تلك بقولها (إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ٣٤) وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ (٣٥) ... إلى اخر ما ورد في سورة النمل عن هذه الحادثة.

وفي تاريخنا اليمني وعندما بعث رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم رسله إلى الأمصار وشاسع يدعونه العرب فجاء وفد من اليمن وتلقوا به واستمعوا إلى آيات ربه التي يتلوها واستجابوا للحق وأسلموا وامنوا بالله وبرسالة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعادوا إلى قومهم يحملون مشاعل الهداية فحاوروهم ودخل اليمنيون في الإسلام زرافات ووحدانا وحملوا مشاعله إلى الدنيا، كما تميّز التاريخ اليمني بهـزات وفتن وهم يتعرض لكثير من المخاطر كالغزو والقتل والتدمير نتيجـة الخلاف بالـرأي والخروج عن منطق العقـل الذي يفترض أن يسير مع الحق ويقف عنده ويلتزم به ومن الديهي أن الحوار بالمعاني الذي وضحناها في القسم الاول كان ولا يزال سمة من سمات اليمنيين.

وفي القسم الثالث من الورقة البحثية التي قدمها الأستاذ عبد السلام العنسي يوضح فيها أن أغلب الرؤى تتفق في ما بينها على أن الحوار الوطني المرتقب هو الأداة الوحيدة للإصلاح الشامل غير أنها تختلف في نقطتين أساسيتين:

الأولى : هناك من يرى أنه يجب قبل بدء الحوار تنفيذ الالتزامات التي نصت عليها المبادرة الخليجية والتي المزمنة والتي يدون تنفيذها قبل الحوار سيفشل الحوار ولم يبدأ حقيقة . وفي مقدمة تلك الالتزامات :اليد: أولا بإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمـن والتي تشمل بالـ فوراً بتوحيد الجيش والأجهزة الأمنية كمقدمـة لهيكلتها مما يحقق المناخات المناسبة والأمنة للحوار وتحقيق الاستقرار.

وهذا يقتضـي – بحسب العنسـي – قيام رئيس الدولة الترافقي صاحب الشـرعية الدسـتورية الشـعبية والإقليمية والدولية المشـير عبدربه منصور هادي وحكومة الوفاق برئاسـة الأخ محمد سـالم باسـندوة بإقالة كافة رؤساء الجيش والأمن التي شكلت وما زالت تشكل أسباب التوتر والعنف واستبدالها بعناصر مشهود لها بالنزاهة والكفاءة ولم تكن طرفاً في ممارسـة العنف ضد شـباب الساحات والبدء بإخراج المعسـكرات من المدن الرئيسـية وعواصم المحافظات لإعادة انتشارها وتموضعها وسرعة حسم ممتلكات القوات المسلحة والأمن وقواعدها العقلي وإطلاق سراح كافة المعتقلـين والمختطفين من ثوار السـاحات ومعتقلي الـرأي وجراحات الاعتداءات السـلمية وإعادة المسـرحين والمفصين من وظائفهم وأعمالهم من مؤسـسـات الدولة المدنية والعسـكرية وتعويضهم التعويض العادل وتصفية كل المناطق التي أصبحت ملاذاً آمناً لقوى الإرهـاب المرتبطة بتنظيم القاعدة في محافظة أبين والبيضاء ومأرب وإعادة سلطة الدولة إلى تلك المناطق .

ويتقـل رؤية أخرى وهي أن يتـم التزامن مع بدء الحوار الوطني وذلك بأحداث التحولات المناسـبة لضمان استقرار الحوار وتحقيق العدالة والمصلحـة الحقيقية بحيث يسـير الهدفـان بوقت واحد وبقدر ما يبدأ بإجراءات سـريعة تقـدم عليها الدولة في مجـال الإصلاح واجتثاث الفسـاد وإعادة الحقوق لأصحابها وهذا هو الـرأي المعقول ، الأمر الثاني يرتبط بالقضايا الأجرائية والتنظيمية والضوابط وتحديد المهام والمواضيع والقضايا التي ستناقش وترتيبها .

وهناك رؤية للمبعوث الأممي جمال بن عمر الذي نقدم بمشروع لرئيس الحوار الوطنـي كجزء من مهام المرحلة الانتقاليـة حيث قدم تصوراً لجمل القضايا التي يفترض من مؤتمر الحوار تناولها.

إضافة إلى آلية تشـكيل المؤتمر والجهات التي ستشـارك فيه ومنهجية اختيار الممثلين إليه، والية التعامل مع مخرجاته بالنسبة للدستور والجهات سيناقشـها مؤتمر الحوار قد حدد مشروع بن عمر أربع قضايا وهي: (١) متعلقة بالعملية التحضيرية لصياغة الدسـتور (٢) موضوعية: هي ما يتعلق بالنقاط التأسيسـية للدسـتور الجديد (٣) مراجعة مؤسسـات الدولـة القائمـة والممارسـات الخاصـة بها (٤) فـي مـا يتعلق الأولويات المسـتقبلية لسياسـة الدولة، ويسعى بن عمر في مشروعه الأطراف التي ستشـارك في عضو اتفاق نوفمبر الذي سيتم تنفيذها في مؤتمر الحوار وهي :

• حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه (التحالف الوطني)
• أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها (المجلس الوطني)
• أحزاب أخرى – حركات الشـباب – الحراك الجنوبي – الحوثيون – منظمات المجتمع المدني – مجموعات المرأة .

الحوار الذي نريد

ثم يجيب العنسي عن سؤال السابق : ما الذي نريده لهذا الحوار ؟؟ بقوله: الجواب ببساطة نريده أن ينجح وأن يقرب وجهات النظر لنصل إلى تقديم نموذج نفتخر به ، ولن يتم ذلك إلا إذا حققنا مقومات نجاحه بدءاً من شروطه ومعطياته التاريخية وانتهاءً بإظهار مدى الحاجة إليه. موضحاً أن وضع هذا الحوار في إطاره الحق يقتضي الخروج به من نطاق المفهوم التقليدي الذي يعني به مد اليد بالعون والمسـاعدة مع ما يرتبط بهذا المفهوم من شـعور بالاسـتعلاء، وتضخيم الذات وباعتباره النمـوذج والمثال وما ينتج عن ذلك من نظره تصغيرية وتحقيرية بكافة الطرق والمعاني.

بمعنى أن ما جاء في المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة ليست نصوصاً مقدسـة وإنما هي حلـول تمثل الحد الأدنى من طموحات الأطراف المختلفـة ووقعـت عليها في وضع متشـنج وحكقهير، فـإذا ما كانت أوضاعنا اليوم ونفسياتنا وعلاقاتنا مع بعضنا البعض قادرة على أن تصل إلى ما هو أعظم وأسمى مما رسم لنا فهذا أمر جيد .

إننا نوصي أن الحوار كما أكدنا في الصفحات السابقة يعتبر بالنسبة لنا في اليمن وبالنسـبة لأوضاعنا الحالية ضرورة ووسيلة وربما غاية يقتضـي نسيان الممارسـات الخاطئة والمواقف العدائية التي حدثت بين أطراف المجتمـع والتقدم بخطوات كبيرة وطريـق التقارب متجاوزين هفـوات التباعـد ومبدين كامل الاسـتعداد لطيّ سـجلات التجافي والمعاداة وفتح صفحات جديدة في الإخاء والتسـامح وذلك هو نقطة البـدء بالحـوار وأن على كل طرف من أطراف الحوار أن يؤمن بأن الحوار في أحسـن أحواله ينبغي أن يوصل إلى تبادل الأخذ والعطاء وإلى التعلم من الآخر بعد قبول الاختلاف معه.

منهجية الحوار

ويختتم العنسي ورقته بالتأكيد على عدد من النقاط التي يجب أن تكون ضمن منهجية الحوار وهي:

١ . إن المنطـق لإجـراء أي حوار مع الغير هو الاعتـراف بهذا الغير واحترامه مما يقتضي قبوله كما هو أي قبول الاختلاف معه .
٢ . إن أداة الحـوار الأساسـية هي المعرفة الصحيحـة التي يكون صاحبها مقتنعاً بها وراغباً في توصيلها لإقناع الآخرين بها .
٣ . إن الأسلوب الناجح للحوار يكون في اللين وما يرتبط به من سلوك حميـد يتجلى في التأدب والصبر والحلـم والتروي والنصح والهدوء والرفق والقول الحسـن السديد من غير الغلو، إذ لا عناد ولا عنف ولا تعصب ولا تشدد ولا تصلّب ولا تطاول ولا كبر .
٤. إننا نريد حوار الشـجعان لا حوار الطرشـان، ومن المهم الحرص على مشـاركة فعّالة لجميع القوى بلا استثناء وتوفير معايير حقوقية وقانونيـة وإنسـانية لإحداث تغييرات مؤسـسـية حقيقية من شـأنها أحداث انتقال ديمقراطي يحقق السلام والأمن والتنمية .

مبادي وأسس الحوار

مـن جانبه قـدم الدكتـور محمـد أحمد الأفنـدي – رئيـس مركز أسـتاذ الاقتصـاد بجامعـة صنعاء، ورئيس الركز اليمني للدراسـات الاسـتراتيجية – ورقـة بعنـوان (الحوار الوطني الأسـس والمبادئ والمحددات) تحدث فيها عن اهمية الحوار كقيمة أخلاقية وسياسية عظيمة. كما أنه منهج رشيد في إدارة التباينات والتطورات السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة ، وبالحـوار يتن فرقـاء ومكونات العمل السياسـي في أي مجتمع تترسـخ قيم التسـامح والتعاون والتكامل بيـن هذه الأطراف المختلفة العاملة في سـاحة العمـل الوطني ، كما تتجسـد بالحوار الفاعـل قيم الحرية والديمقراطيـة والقبول بالآخر، وبالحـوار الجاد والفاعل يغدو مجتمعنا أكثر أمناً واسـتقراراً وأكثر بعداً عن بواعث التشـظي والتمزق وبواعث العنف والتطرف . ومن ثم تهيأ لبلادنا فرص أكبر وأفق أوسـع لبناء اليمن الجديد بين الحرية والديمقراطية والمساواة والمواطنة والدولة الحديثة التي تضمن الحقوق والحريات والسلام والعدالة لعناصر شهود لها بالنزاهة والكفاءة ولم تكن طرفاً في ممارسـة العنف ضد شـباب الساحات والبدء بإخراج المعسـكرات من المدن الرئيسـية وعواصم المحافظات لإعادة انتشارها وتموضعها وسرعة حسم ممتلكات القوات المسلحة والأمن وقواعدها العقلي وإطلاق سراح كافة المعتقلـين والمختطفين من ثوار السـاحات ومعتقلي الـرأي وجراحات الاعتداءات السـلمية وإعادة المسـرحين والمفصين من وظائفهم وأعمالهم من مؤسـسـات الدولة المدنية والعسـكرية وتعويضهم التعويض العادل وتصفية كل المناطق التي أصبحت ملاذاً آمناً لقوى الإرهـاب المرتبطة بتنظيم القاعدة في محافظة أبين والبيضاء ومأرب وإعادة سلطة الدولة إلى تلك المناطق .

ويتقـل رؤية أخرى وهي أن يتـم التزامن مع بدء الحوار الوطني وذلك بأحداث التحولات المناسـبة لضمان استقرار الحوار وتحقيق العدالة والمصلحـة الحقيقية بحيث يسـير الهدفـان بوقت واحد ويقدر ما يبدأ بإجراءات سـريعة تقـدم عليها الدولة في مجـال الإصلاح واجتثاث الفسـاد وإعادة الحقوق لأصحابها وهذا هو الـرأي المعقول ، الأمر الثاني يرتبط بالقضايا الإجرائية والتنظيمية والضوابط وتحديد المهام والمواضيع والقضايا التي ستناقش وترتيبها .

وهناك رؤية للمبعوث الأممي جمال بن عمر الذي نقدم بمشروع لرئيس الحوار الوطنـي كجزء من مهام المرحلة الانتقاليـة حيث قدم تصوراً لجمل القضايا التي يفترض من مؤتمر الحوار تناولها.

إضافة إلى آلية تشـكيل المؤتمر والجهات التي ستشـارك فيه ومنهجية اختيار الممثلين إليه، والية التعامل مع مخرجاته بالنسبة للدسـتور والجهات سيناقشـها مؤتمر الحوار قد حدد مشروع بن عمر أربع قضايا وهي: (١) متعلقة بالعملية التحضيرية لصياغة الدسـتور (٢) موضوعية: هي ما يتعلق بالنقاط التأسيسـية للدسـتور الجديد (٣) مراجعة مؤسسـات الدولـة القائمـة والممارسـات الخاصـة بها (٤) فـي مـا يتعلق الأولويات المسـتقبلية لسياسـة الدولة، ويسعى بن عمر في مشروعه الأطراف التي ستشـارك في عضو اتفاق نوفمبر الذي سيتم تنفيذها في مؤتمر الحوار وهي :

• حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه (التحالف الوطني)
• أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها (المجلس الوطني)
• أحزاب أخرى – حركات الشـباب – الحراك الجنوبي – الحوثيون – منظمات المجتمع المدني – مجموعات المرأة .

الحوار الذي نريد

ثم يجيب العنسي عن سؤال السابق : ما الذي نريده لهذا الحوار ؟؟ بقوله: الجواب ببساطة نريده أن ينجح وأن يقرب وجهات النظر لنصل إلى تقديم نموذج نفتخر به ، ولن يتم ذلك إلا إذا حققنا مقومات نجاحه بدءاً من شروطه ومعطياته التاريخية وانتهاءً بإظهار مدى الحاجة إليه. موضحاً أن وضع هذا الحوار في إطاره الحق يقتضي الخروج به من نطاق المفهوم التقليدي الذي يعني به مد اليد بالعون والمسـاعدة مع ما يرتبط بهذا المفهوم من شـعور بالاسـتعلاء، وتضخيم الذات وباعتباره النمـوذج والمثال وما ينتج عن ذلك من نظره تصغيرية وتحقيرية بكافة الطرق والمعاني.

بمعنى أن ما جاء في المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة ليست نصوصاً مقدسـة وإنما هي حلـول تمثل الحد الأدنى من طموحات الأطراف المختلفـة ووقعـت عليها في وضع متشـنج وحكقهير، فـإذا ما كانت أوضاعنا اليوم ونفسياتنا وعلاقاتنا مع بعضنا البعض قادرة على أن تصل إلى ما هو أعظم وأسمى مما رسم لنا فهذا أمر جيد .

إننا نوصي أن الحوار كما أكدنا في الصفحات السابقة يعتبر بالنسبة لنا في اليمن وبالنسـبة لأوضاعنا الحالية ضرورة ووسيلة وربما غاية يقتضـي نسيان الممارسـات الخاطئة والمواقف العدائية التي حدثت بين أطراف المجتمـع والتقدم بخطوات كبيرة وطريـق التقارب متجاوزين هفـوات التباعـد ومبدين كامل الاسـتعداد لطيّ سـجلات التجافي والمعاداة وفتح صفحات جديدة في الإخاء والتسـامح وذلك هو نقطة البـدء بالحـوار وأن على كل طرف من أطراف الحوار أن يؤمن بأن الحوار في أحسـن أحواله ينبغي أن يوصل إلى تبادل الأخذ والعطاء وإلى التعلم من الآخر بعد قبول الاختلاف معه.

منهجية الحوار

ويختتم العنسي ورقته بالتأكيد على عدد من النقاط التي يجب أن تكون ضمن منهجية الحوار وهي:

١ . إن المنطـق لإجـراء أي حوار مع الغير هو الاعتـراف بهذا الغير واحترامه مما يقتضي قبوله كما هو أي قبول الاختلاف معه .
٢ . إن أداة الحـوار الأساسـية هي المعرفة الصحيحـة التي يكون صاحبها مقتنعاً بها وراغباً في توصيلها لإقناع الآخرين بها .
٣ . إن الأسلوب الناجح للحوار يكون في اللين وما يرتبط به من سلوك حميـد يتجلى في التأدب والصبر والحلـم والتروي والنصح والهدوء والرفق والقول الحسـن السديد من غير الغلو، إذ لا عناد ولا عنف ولا تعصب ولا تشدد ولا تصلّب ولا تطاول ولا كبر .
٤. إننا نريد حوار الشـجعان لا حوار الطرشـان، ومن المهم الحرص على مشـاركة فعّالة لجميع القوى بلا استثناء وتوفير معايير حقوقية وقانونيـة وإنسـانية لإحداث تغييرات مؤسـسـية حقيقية من شـأنها أحداث انتقال ديمقراطي يحقق السلام والأمن والتنمية .

مبادي وأسس الحوار

مـن جانبه قـدم الدكتـور محمـد أحمد الأفنـدي – رئيـس مركز أسـتاذ الاقتصـاد بجامعـة صنعاء، ورئيس الركز اليمني للدراسـات الاسـتراتيجية – ورقـة بعنـوان (الحوار الوطني الأسـس والمبادئ والمحددات) تحدث فيها عن اهمية الحوار كقيمة أخلاقية وسياسية عظيمة. كما أنه منهج رشيد في إدارة التباينات والتطورات السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة ، وبالحـوار يتن فرقـاء ومكونات العمل السياسـي في أي مجتمع تترسـخ قيم التسـامح والتعاون والتكامل بيـن هذه الأطراف المختلفة العاملة في سـاحة العمـل الوطني ، كما تتجسـد بالحوار الفاعـل قيم الحرية والديمقراطيـة والقبول بالآخر، وبالحـوار الجاد والفاعل يغدو مجتمعنا أكثر أمناً واسـتقراراً وأكثر بعداً عن بواعث التشـظي والتمزق وبواعث العنف والتطرف . ومن ثم تهيأ لبلادنا فرص أكبر وأفق أوسـع لبناء اليمن الجديد بين الحرية والديمقراطية والمساواة والمواطنة والدولة الحديثة التي تضمن الحقوق والحريات والسلام والعدالة لعناصر شهود لها بالنزاهة والكفاءة ولم تكن طرفاً في ممارسـة العنف ضد شـباب الساحات والبدء بإخراج المعسـكرات من المدن الرئيسـية وعواصم المحافظات لإعادة انتشارها وتموضعها وسرعة حسم ممتلكات القوات المسلحة والأمن وقواعدها العقلي وإطلاق سراح كافة المعتقلـين والمختطفين من ثوار السـاحات ومعتقلي الـرأي وجراحات الاعتداءات السـلمية وإعادة المسـرحين والمفصين من وظائفهم وأعمالهم من مؤسـسـات الدولة المدنية والعسـكرية وتعويضهم التعويض العادل وتصفية كل المناطق التي أصبحت ملاذاً آمناً لقوى الإرهـاب المرتبطة بتنظيم القاعدة في محافظة أبين والبيضاء ومأرب وإعادة سلطة الدولة إلى تلك المناطق .

ويتقـل رؤية أخرى وهي أن يتـم التزامن مع بدء الحوار الوطني وذلك بأحداث التحولات المناسـبة لضمان استقرار الحوار وتحقيق العدالة والمصلحـة الحقيقية بحيث يسـير الهدفـان بوقت واحد ويقدر ما يبدأ بإجراءات سـريعة تقـدم عليها الدولة في مجـال الإصلاح واجتثاث الفسـاد وإعادة الحقوق لأصحابها وهذا هو الـرأي المعقول ، الأمر الثاني يرتبط بالقضايا الإجرائية والتنظيمية والضوابط وتحديد المهام والمواضيع والقضايا التي ستناقش وترتيبها .

وهناك رؤية للمبعوث الأممي جمال بن عمر الذي نقدم بمشروع لرئيس الحوار الوطنـي كجزء من مهام المرحلة الانتقاليـة حيث قدم تصوراً لجمل القضايا التي يفترض من مؤتمر الحوار تناولها.

إضافة إلى آلية تشـكيل المؤتمر والجهات التي ستشـارك فيه ومنهجية اختيار الممثلين إليه، والية التعامل مع مخرجاته بالنسبة للدسـتور والجهات سيناقشـها مؤتمر الحوار قد حدد مشروع بن عمر أربع قضايا وهي: (١) متعلقة بالعملية التحضيرية لصياغة الدسـتور (٢) موضوعية: هي ما يتعلق بالنقاط التأسيسـية للدسـتور الجديد (٣) مراجعة مؤسسـات الدولـة القائمـة والممارسـات الخاصـة بها (٤) فـي مـا يتعلق الأولويات المسـتقبلية لسياسـة الدولة، ويسعى بن عمر في مشروعه الأطراف التي ستشـارك في عضو اتفاق نوفمبر الذي سيتم تنفيذها في مؤتمر الحوار وهي :

• حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه (التحالف الوطني)
• أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها (المجلس الوطني)
• أحزاب أخرى – حركات الشـباب – الحراك الجنوبي – الحوثيون – منظمات المجتمع المدني – مجموعات المرأة .

الحوار الذي نريد

ثم يجيب العنسي عن سؤال السابق : ما الذي نريده لهذا الحوار ؟؟ بقوله: الجواب ببساطة نريده أن ينجح وأن يقرب وجهات النظر لنصل إلى تقديم نموذج نفتخر به ، ولن يتم ذلك إلا إذا حققنا مقومات نجاحه بدءاً من شروطه ومعطياته التاريخية وانتهاءً بإظهار مدى الحاجة إليه. موضحاً أن وضع هذا الحوار في إطاره الحق يقتضي الخروج به من نطاق المفهوم التقليدي الذي يعني به مد اليد بالعون والمسـاعدة مع ما يرتبط بهذا المفهوم من شـعور بالاسـتعلاء، وتضخيم الذات وباعتباره النمـوذج والمثال وما ينتج عن ذلك من نظره تصغيرية وتحقيرية بكافة الطرق والمعاني.

بمعنى أن ما جاء في المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة ليست نصوصاً مقدسـة وإنما هي حلـول تمثل الحد الأدنى من طموحات الأطراف المختلفـة ووقعـت عليها في وضع متشـنج وحكقهير، فـإذا ما كانت أوضاعنا اليوم ونفسياتنا وعلاقاتنا مع بعضنا البعض قادرة على أن تصل إلى ما هو أعظم وأسمى مما رسم لنا فهذا أمر جيد .

إننا نوصي أن الحوار كما أكدنا في الصفحات السابقة يعتبر بالنسبة لنا في اليمن وبالنسـبة لأوضاعنا الحالية ضرورة ووسيلة وربما غاية يقتضـي نسيان الممارسـات الخاطئة والمواقف العدائية التي حدثت بين أطراف المجتمـع والتقدم بخطوات كبيرة وطريـق التقارب متجاوزين هفـوات التباعـد ومبدين كامل الاسـتعداد لطيّ سـجلات التجافي والمعاداة وفتح صفحات جديدة في الإخاء والتسـامح وذلك هو نقطة البـدء بالحـوار وأن على كل طرف من أطراف الحوار أن يؤمن بأن الحوار في أحسـن أحواله ينبغي أن يوصل إلى تبادل الأخذ والعطاء وإلى التعلم من الآخر بعد قبول الاختلاف معه.

منهجية الحوار

ويختتم العنسي ورقته بالتأكيد على عدد من النقاط التي يجب أن تكون ضمن منهجية الحوار وهي:

١ . إن المنطـق لإجـراء أي حوار مع الغير هو الاعتـراف بهذا الغير واحترامه مما يقتضي قبوله كما هو أي قبول الاختلاف معه .
٢ . إن أداة الحـوار الأساسـية هي المعرفة الصحيحـة التي يكون صاحبها مقتنعاً بها وراغباً في توصيلها لإقناع الآخرين بها .
٣ . إن الأسلوب الناجح للحوار يكون في اللين وما يرتبط به من سلوك حميـد يتجلى في التأدب والصبر والحلـم والتروي والنصح والهدوء والرفق والقول الحسـن السديد من غير الغلو، إذ لا عناد ولا عنف ولا

د. الأفندي: عدم الاصطفافية في الحوار سيحقق مصلحة الشعب، والعبور إلى دولة المواطنة الشراكة الوطنية الجديدة

تعصب ولا تشدد ولا تصلّب ولا تطاول ولا كبر .

٤. إننا نريد حوار الشـجعان لا حوار الطرشـان، ومن المهم الحرص على مشـاركة فعّالة لجميع القوى بلا استثناء وتوفير معايير حقوقية وقانونيـة وإنسـانية لإحداث تغييرات مؤسـسـية حقيقية من شـأنها أحداث انتقال ديمقراطي يحقق السلام والأمن والتنمية .

مبادي وأسس الحوار

مـن جانبه قـدم الدكتـور محمـد أحمد الأفنـدي – رئيـس مركز أسـتاذ الاقتصـاد بجامعـة صنعاء، ورئيس الركز اليمني للدراسـات الاسـتراتيجية – ورقـة بعنـوان (الحوار الوطني الأسـس والمبادئ والمحددات) تحدث فيها عن اهمية الحوار كقيمة أخلاقية وسياسية عظيمة. كما أنه منهج رشيد في إدارة التباينات والتطورات السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة ، وبالحـوار يتن فرقـاء ومكونات العمل السياسـي في أي مجتمع تترسـخ قيم التسـامح والتعاون والتكامل بيـن هذه الأطراف المختلفة العاملة في سـاحة العمـل الوطني ، كما تتجسـد بالحوار الفاعـل قيم الحرية والديمقراطيـة والقبول بالآخر، وبالحـوار الجاد والفاعل يغدو مجتمعنا أكثر أمناً واسـتقراراً وأكثر بعداً عن بواعث التشـظي والتمزق وبواعث العنف والتطرف . ومن ثم تهيأ لبلادنا فرص أكبر وأفق أوسـع لبناء اليمن الجديد بين الحرية والديمقراطية والمساواة والمواطنة والدولة الحديثة التي تضمن الحقوق والحريات والسلام والعدالة لعناصر شهود لها بالنزاهة والكفاءة ولم تكن طرفاً في ممارسـة العنف ضد شـباب الساحات والبدء بإخراج المعسـكرات من المدن الرئيسـية وعواصم المحافظات لإعادة انتشارها وتموضعها وسرعة حسم ممتلكات القوات المسلحة والأمن وقواعدها العقلي وإطلاق سراح كافة المعتقلـين والمختطفين من ثوار السـاحات ومعتقلي الـرأي وجراحات الاعتداءات السـلمية وإعادة المسـرحين والمفصين من وظائفهم وأعمالهم من مؤسـسـات الدولة المدنية والعسـكرية وتعويضهم التعويض العادل وتصفية كل المناطق التي أصبحت ملاذاً آمناً لقوى الإرهـاب المرتبطة بتنظيم القاعدة في محافظة أبين والبيضاء ومأرب وإعادة سلطة الدولة إلى تلك المناطق .

ويتقـل رؤية أخرى وهي أن يتـم التزامن مع بدء الحوار الوطني وذلك بأحداث التحولات المناسـبة لضمان استقرار الحوار وتحقيق العدالة والمصلحـة الحقيقية بحيث يسـير الهدفـان بوقت واحد ويقدر ما يبدأ بإجراءات سـريعة تقـدم عليها الدولة في مجـال الإصلاح واجتثاث الفسـاد وإعادة الحقوق لأصحابها وهذا هو الـرأي المعقول ، الأمر الثاني يرتبط بالقضايا الإجرائية والتنظيمية والضوابط وتحديد المهام والمواضيع والقضايا التي ستناقش وترتيبها .

وهناك رؤية للمبعوث الأممي جمال بن عمر الذي نقدم بمشروع لرئيس الحوار الوطنـي كجزء من مهام المرحلة الانتقاليـة حيث قدم تصوراً لجمل القضايا التي يفترض من مؤتمر الحوار تناولها.

إضافة إلى آلية تشـكيل المؤتمر والجهات التي ستشـارك فيه ومنهجية اختيار الممثلين إليه، والية التعامل مع مخرجاته بالنسبة للدسـتور والجهات سيناقشـها مؤتمر الحوار قد حدد مشروع بن عمر أربع قضايا وهي: (١) متعلقة بالعملية التحضيرية لصياغة الدسـتور (٢) موضوعية: هي ما يتعلق بالنقاط التأسيسـية للدسـتور الجديد (٣) مراجعة مؤسسـات الدولـة القائمـة والممارسـات الخاصـة بها (٤) فـي مـا يتعلق الأولويات المسـتقبلية لسياسـة الدولة، ويسعى بن عمر في مشروعه الأطراف التي ستشـارك في عضو اتفاق نوفمبر الذي سيتم تنفيذها في مؤتمر الحوار وهي :

• حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه (التحالف الوطني)
• أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها (المجلس الوطني)
• أحزاب أخرى – حركات الشـباب – الحراك الجنوبي – الحوثيون – منظمات المجتمع المدني – مجموعات المرأة .

الحوار الذي نريد

ثم يجيب العنسي عن سؤال السابق : ما الذي نريده لهذا الحوار ؟؟ بقوله: الجواب ببساطة نريده أن ينجح وأن يقرب وجهات النظر لنصل إلى تقديم نموذج نفتخر به ، ولن يتم ذلك إلا إذا حققنا مقومات نجاحه بدءاً من شروطه ومعطياته التاريخية وانتهاءً بإظهار مدى الحاجة إليه. موضحاً أن وضع هذا الحوار في إطاره الحق يقتضي الخروج به من نطاق المفهوم التقليدي الذي يعني به مد اليد بالعون والمسـاعدة مع ما يرتبط بهذا المفهوم من شـعور بالاسـتعلاء، وتضخيم الذات وباعتباره النمـوذج والمثال وما ينتج عن ذلك من نظره تصغيرية وتحقيرية بكافة الطرق والمعاني.

بمعنى أن ما جاء في المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة ليست نصوصاً مقدسـة وإنما هي حلـول تمثل الحد الأدنى من طموحات الأطراف المختلفـة ووقعـت عليها في وضع متشـنج وحكقهير، فـإذا ما كانت أوضاعنا اليوم ونفسياتنا وعلاقاتنا مع بعضنا البعض قادرة على أن تصل إلى ما هو أعظم وأسمى مما رسم لنا فهذا أمر جيد .

إننا نوصي أن الحوار كما أكدنا في الصفحات السابقة يعتبر بالنسبة لنا في اليمن وبالنسـبة لأوضاعنا الحالية ضرورة ووسيلة وربما غاية يقتضـي نسيان الممارسـات الخاطئة والمواقف العدائية التي حدثت بين أطراف المجتمـع والتقدم بخطوات كبيرة وطريـق التقارب متجاوزين هفـوات التباعـد ومبدين كامل الاسـتعداد لطيّ سـجلات التجافي والمعاداة وفتح صفحات جديدة في الإخاء والتسـامح وذلك هو نقطة البـدء بالحـوار وأن على كل طرف من أطراف الحوار أن يؤمن بأن الحوار في أحسـن أحواله ينبغي أن يوصل إلى تبادل الأخذ والعطاء وإلى التعلم من الآخر بعد قبول الاختلاف معه.

منهجية الحوار

ويختتم العنسي ورقته بالتأكيد على عدد من النقاط التي يجب أن تكون ضمن منهجية الحوار وهي:

١ . إن المنطـق لإجـراء أي حوار مع الغير هو الاعتـراف بهذا الغير واحترامه مما يقتضي قبوله كما هو أي قبول الاختلاف معه .
٢ . إن أداة الحـوار الأساسـية هي المعرفة الصحيحـة التي يكون صاحبها مقتنعاً بها وراغباً في توصيلها لإقناع الآخرين بها .
٣ . إن الأسلوب الناجح للحوار يكون في اللين وما يرتبط به من سلوك حميـد يتجلى في التأدب والصبر والحلـم والتروي والنصح والهدوء والرفق والقول الحسـن السديد من غير الغلو، إذ لا عناد ولا عنف ولا

د. الروحاني: عدم تحديد سقف للحوار سيفتح الباب واسعاً لطرح قضايا غير ذات صلة بالمصلحة الوطنية

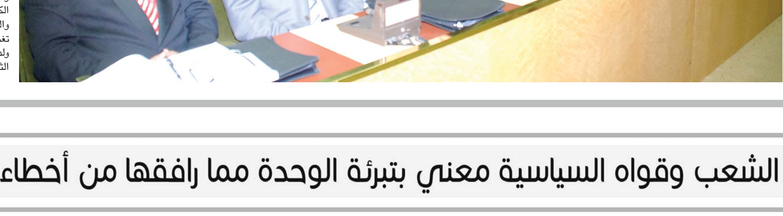

المتسببين في إخافة السبيل وقطع الطريق، وإحالتهم للقضاء.

– وقـف المداهمـات العسـكرية والأمنيـة للمعارضيـن السياسـيين وأصحـاب الرأي، ووقف الاعتقالات السياسيـة فـي النقاط ومداخل المدن الرئيسية والمحافظات.

– سحب النقاط العسـكرية المنتشرة في المدن ومداخلها، واستبدالها بنقاط أمنية تشرف عليها وزارة الداخلية بحكم اختصاصها .

– إطلاق المعتقلين السياسـيين والإعلاميين وأصحـاب الرأي، وعدم العودة للاحقاتهم .

– إطلاق كل السجناء والمعتقلين على ذمة الثورة والأحداث الأخيرة في كل محافظات الجمهورية.

– وقف الحملات العسـكرية على مناطق أرحب ونهم وتهدئة التوترات في مناطق الحراك في المحافظات الجنوبية والشرقية.

– رفـع نقاط التفتيش التي يسـتحدثها الحوثيـون أو الحراكيون أو أي جماعات مسلحة في مناطق نواجدهم، واسـتبدالها بنقاط أمنية تخضع لإشراف وسلطة الدولة .

– البـدء فوراً بإعداد خطة إجرائية لإعادة الممتلكات العامة والخاصة، من منازل وعقارات ومؤسسات منهوبة إلى أصحابها.

النهضة السياسية والتنظيمية

وفي ما يتعلق بالتهيئة السياسية والتنظيمية يرى الروحاني أنه ينبغي على لجنة الاتصال العليا المشـكلة بقرار رئيس الجمهورية من طرفي المبادرة (٦) القيام بالمهام التالية:

إصدار بيان سياسي مشترك وعاجل، يتضمن:

الاسـتعداد للمشاركة العملية والجادة في حوار وطني يضم أطياف العمل السياسـي، ويناقش بروح التفاهم والمسئولية القضايا الوطنية المحددة في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

والالتـزام بوقف الحمـلات السياسـية والتصريحـات التحريضية المتبادلة. التي من شـأنها أن تسـهم في تقويض التقارب السياسي، والعمـل على بدء روح التفاؤل في الأوسـاط السياسـية والعامة، بما يساعد على تقريب وجهات النظر والتهدئة، تمهيداً للدخول في الحوار الوطني الشامل.

وكذلك رفض مفاهيم التخوين والتكفير والعمالة، ومنع إصدار البيانات أو الفتاوى التي من شأنها الاستهداف السياسي.